

جامعة الأزهر  
كلية البنات الأزهرية  
بطيبة



المجلة العلمية

**الحكم الإعرابي وأثره في المعنى  
في الحديث النبوي  
في ضوء المنهج التحليلي**

إعداد

**د. مجدي إبراهيم محمد إبراهيم**

مدرس اللغويات بكلية البنات الأزهرية بطيبة. الأقصر  
جامعة الأزهر



## ملخص البحث الحكم الإعرابي

يتناول هذا البحث الحكم الإعرابي وأثره في المعنى في الحديث النبوي في ضوء المنهج التحليلي. ولما كان كثير من قُرَّاء الأحاديث النبوية يروون الحديث بالمعنى، فيزيدون فيه وينقصون، ويبدلون الفصيح بغيره، فأردت أن أتحرى الدقة في الأحاديث التي تناولتها من خلال ضبط اللفظ بناء على السماع والجمع واستنباط الأصول، ومن خلال معنى الحديث في إطار الدلالة، ومعناه كضابط للإعراب الذي يكشف عن المعنى بالعلامات الإعرابية.

ومن ثم فإن الإعراب الصحيح يعتمد على المعنى الحاصل من السياق والأحكام اللفظية والنحوية. ورغم ذلك تجد كثيرا من أنماط الجمل في الحديث النبوي صالحا فيها أكثر من وجه إعرابي بالنسبة للكلمة الواحدة في الجملة الواحدة. إن تحري الاستعمال اللغوي أدى بنا إلى عدم إغفال اللهجات على أساس أنها عناصر اللغة الموحدة في لغة الحديث النبوي ومن ثم جاء الاتساع والاختصار في الحديث عندما يكون المخاطب فاهما للمعنى المراد.

إن قواعد الزيادة التي وجدت في بعض ألفاظ الحديث كزيادة الألف واللام في "الأقرع قد أضافت دلالة جديدة ألا وهي التوكيد وقوة الربط. الذي جعل المعنى أكثر ثبوتا في نفس المتلقي.

من خلال هذه الدراسة تبين لي وجود ارتباط وثيق بين النحو العربي والنحو التحويلي، حيث يتحول الكلام من بنيته العميقة إلى بنيته السطحية بواسطة القوانين التحويلية كقانون الاتساع وقانون الزيادة وقانون الحذف.

إن العلاقات الدلالية المتفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة في الحديث النبوي تشبه إلى حد ما باصطلاح (بايك) فيما يتعلق بمفهوم التأجيم " -  
-الوحدة النحوية " بمعنى أنها علاقات متبادلة بين الوظيفة النحوية والألفاظ أو الصيغ التي تشغلها في الحديث النبوي.

## Abstract

This research is about the syntactic judgment and its effect on meaning in the hadith according to the analytical method. Since many of the readers of the hadith narrate the hadith according to the sense, then they increase or decrease it, and exchange the eloquent one with another, I wanted to be accurate in the hadiths that I dealt with it by controlling the word based on hearing, gathering and deducing the origins, and through the meaning of the hadith in the context of significance, and its meaning that shows syntax which reveals the meaning of the inflection marks.

Hence, the correct parsing depends on the meaning that comes from context, verbal and grammatical judgment. In spite of this, you can find many patterns of sentences in the hadith that are valid in many syntactic faces for the same word in the same sentence.

The investigation of linguistic use led us to not neglect dialects because they are the elements of the unified language in hadith, so the breadth and shortening of the hadith came when the addressee understood the intended meaning.

The rules of increase which found in some hadith words such as the increase of "Al" in "Al-Aqraa" added a new connotation that known by the affirmation and the strength of the connection which made the meaning more stable in the recipient.

Through this study, I found a close connection between Arabic grammar and transformational grammar, whereby speech changes from its deep structure to its superficial structure through transformative laws such as the law of expansion, the law of increase and the law of omission. The interactive semantic relationships between the grammatical functions and the vocabulary chosen in the hadith are somewhat similar to the term (pike) regarding the concept of "Ta'ajeem" - "grammatical unity" meaning that they are interrelationships between the grammatical function and the words or formulas that they occupy in the hadith.

## المقدمة

الحمد لله جل وعلا، والصلاة والسلام علي خير من أرشد وهدى.  
ظل العرب يتكلمون بفطرتهم اللغة العربية الفصحى الصحيحة البريئة من  
اللحن، لا يرجعون في ذلك إلي قواعد مدروسة، وإنما هي السليقة والفطرة.  
ولقد شغل النحاة في القرون الثلاث الأولى بتتبع النصوص اللغوية،  
واستنباط القواعد منها، حتي كان لنا هذا البناء الشامخ من التراث النحوي. ثم  
اعتمدوا في وضع هذه القواعد علي مصادر سماعية، وأخري غير سماعية.  
والذي يهمنا هنا المصادر السماعية التي هي كلام من يوثق بفصاحته، وذلك  
يشمل القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب الفصحاء.

بيد أن سبب التأخر في تخصيص مؤلفات في إعراب الحديث ربما يرجع إلي  
اكتفاء العلماء بما ورد في كتب شروح الحديث النبوي المليئة بالمسائل النحوية التي  
تتعلق بضبط الحديث وتوجيهه بما يتفق مع المعنى، أو إلي تعدد طرق الحديث  
ورواياته واختلاف النحاة حول الاحتجاج به، كان هذا عاملا مع عوامل تأخير  
التصنيف فيه.

وسبب اختياري لهذا الموضوع أن كثيرا من قراء الأحاديث النبوية لحنوا في  
قراءتها، تلك التي تعد أصلا من أصول التشريع، وأصلا للاحتجاج في اللغة والنحو.  
كما أن هذه الأحاديث روّتها الرواة بالمعنى - علي حد قول الإمام السيوطي -  
فزادوا فيها، ونقصوا وحنوا، وأبدلوا الفصيح بغيره، ولهذا تجد الحديث الواحد

يروى بألفاظ متعددة، منها ما يوافق الإعراب والفصيح، ومنها ما يخالف ذلك.<sup>(١)</sup> ومن ثمَّ يري النحاة أن الحديث الشريف لا يعد مصدرا من مصادر النحو، ولا أصلا من أصوله؛ ولذا يرفضون الأخذ به في الاستشهاد علي مسائل النحو محتجين بأنه قد سمعت الرواية فيه بمعناه لا بلفظه، كما أن بعض رواته كانوا من المولدين. ويقولون: " أفصح الخلق علي الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله، قال الخطبي .... ومن فصاحته أنه تكلم بألفاظ اقتضَبها لم تسمع من العرب قبله، ولم توجد في متقدم كلامها<sup>(٢)</sup>

وإنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلي الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجري مجري القرآن في إثبات القواعد الكلية. ونحن لا نتق أن ذلك لفظ رسول الله صلي الله عليه وسلم لأمرين:  
الأول: أن الرواة جوزوا رواية الحديث ونقله بالمعني لا باللفظ، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلي الله عليه وسلم لم تقل بتلك الألفاظ الواردة في هذه القصة. كما أن بعض رواته كانوا من المولدين لحديث: " زوجتكها بما معك من

(١) السيوطي، عقود الزبرجد علي مسند الإمام أحمد : ج ١ ص ٧، تحقيق أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ط ١٤٠٧=١٩٨٧م.

(٢) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها باب معرفة الفصيح من العرب : ج ١ ص ١٦٥. تحقيق: فؤاد علي منصور الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى،

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

القرآن" وفي رواية: "أنكحتكها بما معك من القرآن" (١)، وفي رواية: ملكتها بما معك من القرآن (٢). وفي رواية: خذها بما معك من القرآن (٣)

ونحن نعلم يقيناً أنه صلي الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها؛ إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواية بالمرادف، ولم تأت بلفظه؛ إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقدم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال علي الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطويلة.

الثاني: أنه وقع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث النبوية، لأن كثيراً من الرواة لم يكونوا عرباً بفطرتهم، ولا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونحن قطعاً لا نشك أن رسول الله صلي الله عليه وسلم كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب، وأشهرها، وأجزؤها، وإذا تكلم بلغة غير لغته إنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة عن

(١) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، كتاب النكاح "باب تزويج المعسر": ج ٣ ص ٣٤،

وسنن أبي داود باب "في التزويج علي العمل يعمل".

(٢) النسائي، السنن الكبرى، ج ٥ ص ٢١٦، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي:

مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

(٣) البغدادي، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ١ ص ١١ تحقيق وشرح: عبد

السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ

- ١٩٩٧ م.

طريق المجاز وتعليم الله له من غير معلم<sup>(١)</sup>  
وهذان الأمران حجة واهية بالطبع، لأن رواية الحديث كانوا يعيشون في  
حيز عصور الاحتجاج، وحتى لو سلمنا جدلاً بأنهم رَوَوْا الأحاديث بالمعنى،  
وصاغوها بعبارتهم، فإنهم ممن يحتاج بلغتهم .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن جواز رواية الأحاديث بالمعنى أو المنع، وإنما  
نشير إلي السبب الحقيقي في بُعد النحاة الأوائل أمثال عيسى بن عمر "ت ٥١٤٩"  
وأبي عمرو بن العلاء "ت ١٥٤هـ" والخليل "ت ١٧٥هـ" سيبويه "١٨٠هـ" من أئمة  
البصريين، والكسائي "ت ١٨٩هـ" والفراء "ت ٢٠٧هـ" وهشام الضرير "ت ٢٠٩هـ"  
وأبو علي بن المبارك "ت ٢١٠هـ" من أئمة الكوفيين، وغيرهم من نحاة الأقاليم في  
عدم استشهادهم بالحديث النبوي الشريف، وإيثارهم البعد عن مواطن نزل فيها  
الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث في العصور الإسلامية الأولى، وكثرة أقام  
بعض الناس لبعض بهذا الوضع .

أقول إن هؤلاء الرواة للأحاديث عاشوا في عصور الاحتجاج، وقبل فساد  
اللغة، بالإضافة إلي أن الرواة أنفسهم حجة في اللغة، وهم من فصحاء العرب.

أما منهجي في هذا البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي **Analytical**  
**Descriptive method** الذي يفرض قوالب معقولة تتفق مع طبيعة النص

(١) السيوطي، عقود الزبرجد علي مسند الإمام أحمد : ج ١ ص ١٠ بتصرف، تحقيق أحمد  
عبدالفتاح تمام، وسمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ط  
١٩٨٧ - ٥١٤٠٧ م.

المراد دراسته من خلال التحليل بعقد المقارنات بينها وبين الظواهر الأخرى، ثم تحليلها، هذا بالإضافة إلى المنهج التحويلي **Transformational method** الذي يدرس وسائل التحويل، كالاتساع والتمدد، والزيادة، والحذف، والتقديم والتأخير.....إلى آخره.

هذا ، وقد اقتضت خطة البحث أن تكون في مبحثين، يسبقهما مقدمة، وتقفوهما خاتمة.

أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له، ومنهجي في البحث .

أما المبحث الأول فقد تحدثت فيه عن الإعراب ودوره في تحديد المعنى، المعنى كضابط للإعراب ، الإعراب وغموض الدلالة .

المبحث الثاني تناولت فيه احتمالات تعدد الأوجه الإعرابية في الحديث الواحد، وأثر هذا التعدد على المعنى في ضوء المنهج الوصفي التحويلي، وذلك بنماذج تطبيقية من الحديث النبوي .

## المبحث الأول

### الإعراب ودوره في تحديد المعنى

كان العرب شديدي العناية بالإعراب، وكان حسهم به دقيقاً يقظاً، يعدونه عنوان الثقافة التامة، والأدب الرفيع، والخلق المهذب<sup>(١)</sup>

ونحن نعلم أن النحاة أسسوا قواعد الإعراب بناء على السماع والجمع واستنباط الأصول، ولم يكتفوا بهذا، بل قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا، وأسرفوا في قياسهم، وابتكروا في اللغة أصولاً وقواعد رغبة منهم في اطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب، أو انطباق كل أسلوب عليه، حتى تمت لهم تلك المجموعة الإعرابية التي لها أصول وقواعد يسيرون عليها بناء على أخذهم وسماعهم من البدو والأعراب.

إن الإعراب داخل في المعاني؛ لأن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة علي هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد علي أن الفعل له، وبنصب عمرو علي أن الفعل واقع به، وقالوا ضُرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد علي أن الفعل لما لم

(١) إبراهيم مصطفي، إحياء النحو: ص ٩، دار الآفاق العربية، طبعة ١٤٢٣ - ٢٠٠٣م.

يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه. وقالوا هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد علي إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلي تقديمه، وتكون الحركات دالة علي المعاني<sup>(١)</sup>

ونستنتج من كلام الزجاجي أن الحركات دلائل المعاني؛ ليتسعوا في كلامهم، هذا صحيح، وهذا التمدد أو التوسع "Expansion" نعني به في العربية أنه بدلا من أن يكون المبتدأ والخبر، أو الفاعل مفردا، يأتي جملة فعلية أو اسمية، أو مصدرا مؤولا؛ أي يحدث فيه توسع وتمدد<sup>(٢)</sup>

و يعد هذا التمدد جانبا من الجوانب التحويلية في النحو العربي، وخصيصة من خصائص العربية، وأنه اختياري وليس إجباريا، ومن أمثلته أ + ب . هنا تمددت أ وأضحت رمزين هما ب + ج .

ومن نماذج تمدد المبتدأ، قوله تعالى: وأن تصوموا خيرا لكم<sup>(٣)</sup>  
فالبنية العميقة " Deep structure " لهذه الآية هي: " وصيامكم خيرا لكم " فتمدد المبتدأ صيامكم من مفرد إلي جملة.

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ص ٦٩، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، للطبع والنشر والتوزيع، ط ٦، ط١٦٤١٦ - ١٩٩٦ م .

(٢) أحمد المهدي المنصوري، و د. أسهمان الصالح ، النظرية التوليدية التحويلية وتطبيقاتها في النحو العربي: ص ٣٣٤، بتصرف يسير، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد التاسع والعشرون ، شباط ٢٠١٣ .

(٣) سورة البقرة، من الآية / ١٨٤ .

البنية السطحية



وأن تصوموا خير لكم



المبتدأ مؤوول بالصريح

البنية العميقة



وصيامكم خير لكم



المبتدأ اسم صريح

ومن نماذج تمدد الفاعل قوله تعالى: " أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك

الكتاب" (١)

فالبنية العميقة " Deep structure " لهذه الآية هي: أو لم يكفهم

إنزالنا عليك الكتاب ، فقد تمدد الفاعل " إنزالنا" فتحول إلي جملة " أنا أنزلنا " فالبنية

العميقة هي " إنزالنا " والبنية السطحية " Surface structure " هي أو لم

يكفهم أنا أنزلنا" .

البنية السطحية



أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب



الفاعل مؤوول بالصريح

البنية العميقة



أو لم يكفهم إنزالنا عليك الكتاب



الفاعل اسم صريح

(١) سورة العنكبوت، من الآية / ٥١ .

## المعنى في إطار الدلالة:

لا ينكر أحد أن الإعراب من أهم خواص الكلام العربي، بل هو الخاصة الأساسية التي تميز لغتنا من غيرها من اللغات المعروفة لنا اليوم، إن الإعراب يمثل جانباً من جوانب النحو بالمعنى العلمى الدقيق، ولكنه جانب ذو أهمية بالغة فهو - بالإضافة إلى وظيفته الأساسية المتمثلة في الإفصاح عن المعانى النحوية دليل صحة الكلام في جملته، وأمانة صحة جوانب النحو الأخرى من موقعية، وربط، وعلاقات داخلية بين مكونات التركيب.

ولما كان الإعراب - هو التحليل النحوى للتراكيب والجمل والنصوص العربية - يقوم على أساس من الأصول والمقررات النحوية النظرية العامة والخاصة المتصلة بالكلمة وأقسامها، والجمل وأقسامها، وشبه الجملة وأحكامها، والإعراب والبناء، وما يتصل بذلك من أحكام الأعمال والإهمال وغيرهما من الأحكام التفصيلية التي يعنى النحاة ببيانها في أبواب النحو المعروفة، بالإضافة إلى أن عني به بعضهم في تناوله لأحكام الأدوات العاملة والمهملة ومعانيها، لما كان ذلك كذلك فقد رأيت أن أتناول أثره في المعنى، وكذلك أثره في إطار الدلالة وتوضيحها<sup>(١)</sup>.

ومن ثم تُحدّد المعانى النحوية قبل الإعراب، يقول ابن قتيبة عند حديثه عن الإعراب الذى جعله بشكله المعروف فى الفصحى من خصائص العربية: " ولها الإعراب الذى جعله الله وشيئاً لكلامها وحلية لنظامها، وفارقاً فى بعض الأحوال بين

(١) د. طاهر حمودة، أسس الإعراب و مشكلاته بتصرف: ص ٤، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، د ت .

الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قائلًا قال: هذا قاتلٌ أخى بالتنوين، وقال آخر: هذا قاتلٌ أخى بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله، ودل حذف التنوين على أنه قتله... (١).

ونلاحظ هنا أن ابن قتيبة يفرق بين التنوين الذي يليه مفعول به لاسم الفاعل، وعدم التنوين الذي يليه مضاف إليه.

ثم يشير إلى أثر المعنى النحوي الذي تدل عليه العلامة الإعرابية، فيقول: " وقال رسول الله صلي الله عليه وسلم: لا يقتل قرشيٌ صبراً بعد اليوم، فمن رواه جزماً أوجب الكلام للقرشي، ألا يُقتل إن ارتد، ولا يُقتَص منه إن قتل، ومن رواه رفعا انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد عن الإسلام فيستحق القتل، أفلا ترى الإعراب كيف يفرق بين هذين المعنيين (٢) "

ومثل هذه المعاني يطلق عليها معاني الجمل، حيث دلّ المعنى الأول وهو الجزم على النهي، وهذا نوع من الأساليب الإنشائية، ودلّ المعنى الثاني وهو الرفع على الخبر، وهذا نوع من الأساليب الخبرية. ومعنى هذا أن المعنى كما يقول ابن فارس

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ص ١٥، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ط ٣، د، ت.

(٢) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن: ص ١٥.

هو القصد والمراد<sup>(١)</sup>

ومن ثم نصَّ العلامة ابن جنى على أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ،  
ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما  
ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام (شَرْجاً)<sup>(٢)</sup> واحداً لأُسْتَبْهِم  
أحدهما من صاحبه<sup>(٣)</sup>.

### المعنى كضابط للإعراب:

الكلمة لا تعرب إلا بعد تمام بنيتها، ثم يقع الإعراب على الحرف الذى هو  
تمامها ومنتهائها، تقول رجل ورجال، فيقع الإعراب فى الكلام الذى هو تمام الاسم،  
فإذا ثبِت، فتمام الثنية الألف فى الرفع والياء فى الجر والنصب، والنون بعدهما  
لحقت حرف الإعراب عوضاً لما منع من الحركة والتنوين<sup>(٤)</sup>.

ولم يكتف النحاة الأوائل فى بحثهم فى الأسماء والأفعال سواء أكانت معرفة أو  
مبنية بقولهم: هذا معرب وعلامة إعرابه كذا، وهذا مبني وعلامة بنائه كذا، وإنما

(١) ابن فارس، الصحاحى فى فقه اللغة: ص ١٤٤. الناشر: محمد على بيضون: الطبعة الأولى

١٤١٨هـ-١٩٩٧م

(٢) شَرْجاً: أى نوعاً.

(٣) ابن جنى، الخصائص: ج ١ ص ٣٦، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،  
ط ٤، ط ١٩٩٩م.

(٤) أبو نصر، شرح عيون كتاب سيبويه: ص ٢٣، دراسة وتحقيق دكتور عبد ربه عبد  
اللطيف عبدربه، ط ١، ط ٥١٤٠٤ = ١٩٨٤م

كانوا يقفون علي المعني كضابط للإعراب

وها هو ذا الجاحظ يصف لنا المعاني دون أن يحددها فيقول: المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم والمختلجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم والحادثة عن فكرهم مستورة خفية وبعيدة وحشية ومحجوبة مكونة، وموجودة في معني معدومة<sup>(١)</sup>

أما أولمان فقد عرف المعني بأنه علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول: علاقة تمكن كل واحد منهما من استدعاء الآخر<sup>(٢)</sup>

والذي بدا لي أن أولمان قد تأثر بآراء علماء علم النفس في تعريفه للمعني، وهذا يؤدي إلي الخلط في البحث اللغوي والنفسي.

أما الجاحظ فكان تعريفه واضحا جليا؛ لأنه وصف للمعني، فعلي قدر وضوح الدلالة يكون ظهور المعني.

إن المعني هو ما قام في صدر الإنسان وتصوره في ذهنه، فهو فرع للإعراب، وكلاهما ضابط للآخر.

وعلي أية حال فإن المعني تابع لقصد المتكلم وإرادته، وليست الألفاظ إلا

(١) الجاحظ، البيان والتبيين: ج ١ ص ٧٥، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ط ٤، ط

.. ١٩٧٥

(٢) استيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص ٦٥ ترجمة الدكتور كمال بشر، مكتبة الشباب، د، ت.

وسيلة من وسائل الدلالة علي القصد، ولكنها جميع الوسائل، فقصد المتكلم يعرف من الكلام<sup>(١)</sup>

قال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا نعت من تأكيد<sup>(٢)</sup>."

وفي دلائل الإعجاز: "قالوا (المعتزلة) لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوى الذي لم يسمع بالنحو قط، ولم يعرف المبتدأ والخبر، وشيئاً مما يذكرونه، لا يأتي له نظم كلام، وإنا لنراه في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو... وجوابنا... هو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات (الاصطلاحية) فإذا عرف البدوى الفرق بين أن يقول: جاءني زيد ركباً، وبين قوله: "جاءني زيد الراكب" فلم يفده أنه لا يعرف أنه إذا قال "راكباً" كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا: إنه حال، وإذا قال "الراكب" أنه صفة جارية على زيد، وإذا عُرف في قوله: "زيد منطلق" أن زيدا مخبر عنه، ومنطق خبر، لم يضره ألا يعلم أننا نسمى "زيد" مبتدأ وإذا عرف في قولنا "ضربه ليتأدب" لم يضره ألا يعلم أننا نسمى التأديب مفعولاً له، ولو كان عدمه العلم بهذه العبارات يمنع العلم بما

(١) د . طاهر حموده، دراسة المعنى عند الأصوليين : ص ١٦، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، د ت

(٢) ابن فارس، الصحابي : ص ٤٣ .

وضعناها له وأوردناه بما ألا يكون له سبيل إلى بيان أغراضه، وألا يفصل فيما يتكلم به بين نفى وإثبات، وبين "ما" إذا كان استفهاماً، وبينه إذا كان بمعنى الذى، وإذا كان بمعنى المجازاة لأنه لم يسمع عباراتنا فى الفرق بين هذه المعانى. أترى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول أشهد أن محمداً لرسول الله بالنصب، فأنكر وقال: صنع ماذا: أنكر عن غير علم أن النصب يخرج عن أن يكون خبراً، ويجعله والأول فى حكم اسم واحد، وأنه إذا صار والأول فى حكم اسم واحد، احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة إن كان لم يعلم، فلماذا قال: "صنع ماذا؟ فطلب ما يجعله خبراً" (١).

وحيث نمت النظر فى الكلام السابق يتبين لنا أن المراد من المعانى النحوية كان من مراد المتكلمين وقصدتهم، وأن هذه المعانى اشتملت على الحال والصفة والمبتدأ والخبر والمفعول له، واشتملت كذلك على أغراض المتكلمين من نفى وإثبات واستفهام ومجازاة (أى شرط) وهى كلها أساليب إنشائية.

ومن ثم كان لابد من تفاعل المعنى النحوى مع الدلالة، وقد أطلق الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف على تفاعل المعنى النحوى الأوتلى، والدلالة الأوتوية للمفردات فى السياق الملائم الذى يعطى الفرد معنى جديداً خاصاً فى إطار الجملة "المعنى النحوى الدلالى" وقد يرد مختصراً "المعنى النحوى" وهو - أى المعنى النحوى - بهذا الفهم يختلف عما هو معروف بالمعانى النحوية الماثورة عند عبد القاهر

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز : ص ١٤٨ وما بعدها، تحقيق محمود محمد شاكر،

القاهرة، ط ١٩٨٤ م

الجرجاني<sup>(١)</sup>.

إن الحديث عن المعنى النحوي الدلالي هنا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما أسماه إمام العربية سيويه "استقامة الكلام وإحالته"<sup>(٢)</sup> إذ ترجع استقامة الكلام إن كان مستقيماً ، وإحالته إن كان محالاً إلى مراعاة الأمرين جميعاً جانب الوظيفة النحوية للكلمة من ناحية، وجانب المعنى الوضعي لمفرداتها Vocabulary من ناحية أخرى، أما المعنى النحوي الأوّل فيقصد به الدكتور حماسة الوظائف النحوية المختلفة التي تنهض بها المفردات. والمستقيم الحسن - كما يقول الدكتور ياقوت - هو الذي تم فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتركيب والدلالة<sup>(٣)</sup>

والذي بدا لي أن العلاقات الدلالية المتفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة تمثل في نظر الدكتورين ياقوت وحماسة المعنى النحوي الدلالي ، وهذا يشبه - إلى حد ما - باصطلاح بايك Pike فيما يتعلق بمفهوم التاجيم (الوحدّة النحوية) فقد رأى أنه عبارة عن "العلاقات المتبادلة بين الوظيفة النحوية ، والألفاظ

(١) د: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة: ص ٥٥، مدخل لدراسة المعنى النحوي

الدلالي، القاهرة، ط ١٩٨٣م

(٢) سيويه، الكتاب، ج ١ ص ٢٦ " باب الاستقامة من الكلام والإحالة " شرح وتحقيق عبد

السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ط ٥١٤٠٢ = ١٩٨٢م

(٣) محمود ياقوت، التراكيب غير الصحيحة نحويًا في الكتاب لسيويه : ص ٤١، دار المعرفة

الجامعية بالأسكندرية، ط ١٩٩٤م

أو الصيغ التي تشغلها، أو هي - بعبارة أخرى - وحدة مركبة من الوظيفة النحوية والألفاظ أو الصيغ، بمعنى أنها علاقة متبادلة بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والوظيفة في إطار التركيب" (١).

والذي أراه أن المتكلمين باللغة يختبرون معاني الجمل، ويعلمون متى تكون صحيحة نحويًا، أو غير صحيحة نحويًا، ومع ذلك فإنهم ليسوا قادرين على شرح النظام المعقد للعلامات النحوية التي جلبت المؤثرات في المعنى" (٢).

الإعراب والتقديم والتأخير جوازا ووجوبًا:

والإعراب قد لا يتيسر ظهوره في كل الحالات كما في الأسماء المقصورة والمبنيات من نحو أسماء الإشارة وبعض الموصولات، يقول ابن جني: " تقول: ضرب يحيى بشرى" فلا تجده إعراباً فاصلاً"، وكذلك نحوه، قيل إذا أتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كان هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: "أكل كمثرى يحيى" لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك "ضربتُ هذا هذه" وكذلك إن وضع الغرض بالتبنيهِ والجمع جاز لك التصرف نحو قولك "أكرم اليحييان البشريين" و "ضرب البشريين اليحيون" وكذلك لو أوْمأْتَ إلى رجل و فرس، فقلت "كلم هذا" فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت،

(١) نقلا عن: مفهوم التأجيم عند لواندوفسكى، ص ٩٦١.

2-Th. Lewandowski. Linguistisches wörterbuch, I I I S. 961.  
- Culler, Jonathan, structuralist Poetics .P 68 .

لا بد في الحال بياناً لما تعنى، وكذلك قولك "ولدت هذه هذه" من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير متكررة، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتياع<sup>(١)</sup> جاز لك التصرف لما تلحق من البيان نحو: "ضرب يحيى نفسه بشرى" و "كلم يحيى العاقل مُعلًى" أو كلم هذا زيداً يحيى" ومن أجاز "قام وزيد عمرو" لم يُجز ذلك في نحو "كلم هذا وزيداً يحيى" وهو يريد "كلم هذا يحيى و زيداً" كما يجيز ضربَ زيداً جعفرُ " فهذا طرف من القول أدى إلى ذكر الإعراب<sup>(٢)</sup>

ويمكننا أن نستنتج من كلام العلامة ابن جني ما يلي:

(١) الإعراب هو الملمح الأساسي في الكشف عن المعاني النحوية، وهو بذلك ينتهي إلى ما يعرف في علم اللغة الحديث بالملامح الفارقة التي لا يجوز حذفها أو الاستغناء عنها، لأنه من نوع **distinctive features** وليس من نوع الملامح أو القرائن الفائضة **redundant** ويعد الملمح

(١) الإتياع: وسيلة من وسائل اللغة إلى الإنسجام والمماثلة مالت إليها اللغة لإبراز الرنين الموسيقي في جملها، وهي أكثر وضوحاً في بنية الكلمة، وهي كما يقول ابن فارس: " أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتأكيذاً... وذلك قولهم: ساعبٌ لاغبٌ، انظر الصاحبي: ص ٢٠٩، وهي عبارة عن تأكيد الكلمة بضم كلمة أخرى إليها لا معنى لها في ذاتها غير أنها تساويها في الصيغة والقافية بغرض الزينة اللفظية وتأکید المعنى، والكلمة الثانية تسمى كلمة الإتياع مثل: هنيئاً مريئاً، وشيطان ليطان.

(٢) ابن جني الخصائص: ج ١ ص ٣٦ وما بعدها.

فائضاً إذا أمكن فهم المعنى بدونها، ومن ثمَّ يفقد صفته التمييزية<sup>(١)</sup>

(٢) يكشف الإعراب عن المعنى النحوي بألفاظ العلامات الإعرابية كالألف والواو في المثاليين اللذين ذكرهما، وكالضمة والفتحة والكسرة وغير ذلك من العلامات الأصلية أو الفرعية.

ولما كانت بعض حالات الإعراب تقتضى حذف الحركة "كما في المضارع المجزوم الصحيح الآخر" أو تقصيرها "كما في جزم المضارع المعتل الآخر" أو حذف الحرف الذي هو علامة الإعراب "كما في جزم الأفعال الخمسة" فإن ابن يعيش قد أدخل تعديلاً يسيراً على عبارة ابن جنى التي يقول فيها "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"<sup>(٢)</sup> ليجعل الإعراب شاملاً لكل هذه الحالات عندما قال: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم"<sup>(٣)</sup>

(١) انظر في التفرقة بين النوعين عند تشومسكى، د: تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب: ص ٧٤، مكة المكرمة، طبعة ١٩٨٥م، و د: عبد الفتاح البركاوى، دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث: ص ٢٥٤، دار المنار، القاهرة، ط ١، ط ١١٤١١= ١٩٩١م

(٢) ابن جنى، الخصائص: ج ١ ص ٣٦.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل: ج ١ ص ١٩٦، وقارن بما ورد في أبي حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ج ٢ ص ٧.

## المبحث الثاني

### احتمالات التعدد في أوجه الإعراب في الكلمة الواحدة في الجملة

إن الحديث النبوي يعد أصلاً من أصول التشريع، وأصلاً للاحتجاج به في اللغة والنحو، يقول ابن الجوزي: " ومن العلوم التي تلزم صاحب الحديث معرفته للإعراب لئلا يلحن وليورد الحديث علي الصحة<sup>(١)</sup>

إن الإعراب يقي قارئ الحديث من اللحن في قراءته، يقول السيوطي: وأما الإعراب فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب علي المفسر والقارئ تعلمه؛ ليتوصل إلي معرفة الحكم، ويسلم القارئ من اللحن، ولا يجب علي المفسر لوصوله إلى مقصود بدون<sup>(٢)</sup>

ومن البديهي أن الإعراب الصحيح يعتمد علي المعنى الحاصل من السياق، والأحكام اللفظية والنحوية، ورغم ذلك تجد كثيراً من أنماط الجمل في الحديث النبوي صالحاً فيها أكثر من وجه إعرابي بالنسبة للكلمة الواحدة في الجملة الواحدة.

ولهذه الاحتمالات الواردة مداخل وأسباب متنوعة ومتعددة، أهمها:

- ما يتصل باختفاء الإعراب، إما لكون الكلمة مبنية كما في: " كفافاً هذا ذا".

(١) الحنبلي، الآداب الشرعية والمنح المرعية: ج ٢ ص ١٧٣، مطبعة المنار بمصر، د.ت.

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ج ١ ص ١٧٩ " النوع الحادي والأربعون" دار الفكر،

القاهرة، د.ت

- ومنها ما يتصل بأصل تصنيف الكلمة عند النحاة إلي اسم أو فعل أو حرف، كالخلاف في إعراب " نعم وبئس" <sup>(١)</sup>
- ومنها ما يتصل بتعدد الاستعمالات وتنوعها واختلافها بالنسبة للكلمة الواحدة كاستعمال كان ناقصة أو تامة أو زائدة، واستعمال الواو عاطفة أو استئنافية أو للمعية أو للشمانية أو للحال أو زائدة أو للجماعة أو للقسم أو للجزاء أو للأصداغ "٢" أو للاعتراض أو للصرف أو مبدلة من همزة الاستفهام .
- ومنها ما يتصل بانقلاب الفعل المضارع للماضي بـ " لم، ولما، وربما .
- ومنها ما يتصل بالنظم وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهما معناه، ولا دالا علي ما يراد منه <sup>(٢)</sup>
- ومنها ما يتصل بإعراب التابع المعرب نعنا أو بدلا أو عطف بيان إذا وقع بعد اسم الإشارة .
- ومنها ما يتصل بمعاني الحروف مثل " حتي" وحالات إعراب الفعل بعدها، رفعا

(١) انظر هذا الخلاف في ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج١ ص٩٧، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٥١٤٠٧ = ١٩٨٧، وابن عصفور، المقرب: ج ١ ص ٢٢٧ وما بعدها، تحقيق علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، ط ١٩٩٠، وابن هشام، شرح قطر الندي وبل الصدي: ص ٣٦ وما بعدها، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د٠٠ . "٢" واو الأصداغ : هي التي تحتاج إلى وقفة صغيرة قبل النطق بها وبما يليها، نحو قولك : " لا وشفاك الله ."

(٢) إبراهيم مصطفى إحياء النحو : ص ١٦

- أو نصباً • وحالات إعراب الاسم بعدها رفعاً ونصباً وجراً •
- ومنها ما يتصل بالإظهار والإضمار، كما في " أن" وحالاتها ظاهرة ومضمرة •
- ومنها ما يتعلق باللهجات كما في "ما" العاملة عمل ليس أو المهملة عند أهل الحجاز وبني تميم واستعمالاتها في الجملة العربية، قال ابن هشام: "أن يقترن الخبر بعدها بـ"إلا" نحو: "ليس الطيب إلا المسك" بالرفع، فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها علي "ما" في الإهمال عند انتقاص النفي : كما حمل أهل الحجاز "ما" علي ليس في الأعمال عند استيفاء شروطها.....<sup>(١)</sup>
- ومنها ما يتصل بالوقف والوصل، وفي هذا يقول النحاس نقلاً عن ابن مجاهد: " ألا تري أن من قال " ملة أبيكم إبراهيم"<sup>(٢)</sup> بمعنى كملة أبيكم، وأعمل فيها ما قبلها لم يقف علي ما قبلها، ومن نصبها علي الإغراء وقف علي ما قبلها"<sup>(٣)</sup>
- ومنها ما يتعلق بالقطع كقطع الجملة عما قبلها بعد " حتي" الابتدائية، أو بعد واو المعية، أو بعد " حتي".
- ومنها ما يمكن أن يتوهم فيه الاضراب حملاً علي " بل" و " لكن" مخففة.
- وقد يجتمع أكثر من سبب من هذه الأسباب التي تؤدي إلي تعدد الوجوه الإعرابية في الجملة الواحدة في الحديث الواحد، وقد ترد الكلمة معربة إعراباً
- 
- (١) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ج١ ص٤٨١، تحقيق ح. الفاخوري ١٤١٧، دار الجيل، بيروت، ط٢، ط١٧٤١٧=١٩٩٧م.
- (٢) سورة الحج، من الآية، ٧٨ .
- (٣) النحاس، القطع والانتشاف: ص ٩٥، تحقيق د. أحمد خطاب، بغداد، ط ١٩٧٨م .

ظاهراً، ولكن المعنى والصناعة النحوية تميز فيها تعدد الوجوه الإعرابية، إما علي تقدير محذوف، وإما علي عدم تقديره.

والآن ماذا في الأحاديث النبوية من كلمات تعددت فيها الأوجه الإعرابية؟  
الحقيقة أنني وجدت بعضاً من هذه الأحاديث تعددت فيها الوجوه الإعرابية، وهي في جملتها يمكن أن تشكل نظرية متكاملة، نعرضها علي الوجه الآتي:  
أولاً: حذف نون الرفع في موضع الرفع:  
حديث: "لا تدخلوا الجنة حتي تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتي تحابوا"<sup>(١)</sup>.  
قُرئ هذا الحديث بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قرئ "لا تدخلوا بحذف النون، حيث عملت "لا" حملاً علي "لم"  
يقول السيوطي: "قال ابن هشام في تذكرته: قد تعمل "لا" حملاً علي "لم" في مثل: "لا تدخلوا الجنة حتي تؤمنوا" قال النووي: "الرواية (لا تدخلون) بإثبات النون، و(لا تؤمنوا) بحذف النون، وهي لغة معروفة صحيحة. قال القرطبي: (ولا تؤمنوا) بإسقاط النون، والصواب إثباتها، لأن (لا) نفي لا نهي"<sup>(٢)</sup>  
وعلة ذلك - علي حد قول الإمام السيوطي - كون لا نافية، وقد أعملها ابن

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه "باب الإيمان" ص ٩٣ وما بعدها، مصر، ط ١، ط ٥١٣٤٧. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده: ج ٢ ص ٤٧٧ و ص ٥١٢. تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط ١٩٥١ م.

(٢) السيوطي عقود الزبرجد: ج ٢ ص ٣٠٠ .

الضائع تشبيهاً بالناهية، لاجتماعها في ارتفاع الحكم معهما، وأن تكون ناهية، وقد أوقع الجملة الطلبية موقع الخبرية علي حد قوله صلي الله عليه وسلم<sup>(١)</sup> بيد أن الجملة الطلبية لا تقع نعتاً، فلا تقول "مررت برجل اضربه" وإنما هي خبرية، فإن جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية فيخرج علي إضمار القول، ويكون القول المضمر صفة، والجملة الطلبية معمول القول المضمر، من ذلك قول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

حتّى إذا جنّ الظلام وأختلَطَ جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط ؟

الوجه الثاني: حذفت النون للتخفيف، يقول ابن مالك: "ومن حذف النون مجرد التخفيف ما رواه البغوي من قول النبي صلي الله عليه وسلم: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا"<sup>(٣)</sup> وما ذكره أبو الفرج في (جامع الأسانيد) من قول وفد عبد القيس: (وأصبحوا يعلمونا كتاب الله)<sup>(٤)</sup> أي يعلموننا.

(١) السيوطي، عقود الزبرجد: ج ٢ ص ٣٠١

(٢) البيت من بحر الرجز، وقد ورد خزانة الأدب للبغدادي ج ٥ ص ٤٦٩، وشرح ان عقيل: ج ٢ ص ١٩٩.

(٣) ابن مالك، شواهد شرح التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ص ٢٤١، تحقيق عبد الله ناصير، مراجعة اللجنة العلمية في دار الكمال المتحدة، ط ١، ط ٤٣٢ = ٥١٤٣٢٠١١ م.

(٤) الحديث في مسند الإمام أحمد: ج ٣ ص ٤٣٢ عن بعض وفد عبد القيس.

قال الراجز: <sup>(١)</sup>

أَيْتُ أُسْرِي، وَتَبَيْتِي تَدُلُّكِي ... وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الذَّكِي

أي وتبتين تدلكين، حذف النون منهما.

إن النحاة استدلوا بذلك علي حذف النون من المضارع تخفيفاً، يقول السيوطي: " وخطر لبعض أصحابنا في تحسين ذلك - أعني حذف النون من المضارع - في الحديث علي حذفها من البيت المذكور كونه وقع بعده مضارع قد حذفت منه النون للنائب، وليس هذا بأبعد من قوله صلي الله عليه وسلم: " ارجعن مأزورات

(١) البيت من بحر الرجز، وهو بلا نسبة، وقد ورد في ابن جني، الخصائص: ج ١ ص ٣٨٩، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ط ١٩٩٩، وابن منظور، اللسان: مادة " ذلك " طبعة بولاق، ط ٥١٣٠٠/٥١٣٠٧، وابن عصفور، ارتشاف الضرب من لسان العرب: ج ١ ص ٤٢١، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، طبعة ١٤٤١هـ = ٢٠٢٠، والبغدادى، خزانة الأدب: ج ٨ ص ٣٣٩، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م، وأبو حيان، البحر المحيط: ج ١ ص ٤٩٢، و ج ٦ ص ٦١، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ، والسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج ٣ ص ٢٤٨، و ج ٧ ص ٣٩٠، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١٩٨٦م، وابن مالك، شرح التسهيل: ج ١ ص ٥٢، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، بيروت، ط ١٣١٢هـ، والسيوطي، الأشباه والنظائر: ج ١ ص ٥٨، تحقيق طه عبد الرؤف سعد، شركة الطباعة المتحدة، القاهرة، ط ١٩٧٥م.

غير مأجورات" (١)

وقوله أيضا: "اللهم رب السموات وما أظلت، ورب الأرض وما أقلت، ورب الشياطين وما أضلت" (٢).

وغير ذلك ماروي فيه المشاكلة في اللفظ.

قال أبو حيان: "وندر حذف نون الرفع في المضارع المرفوع نحو: وتبتي تدلكي (أي وتبتيين تدلكين) وقرأ يحيى بن الحارث الذماري: "قالوا ساحران تظاهرا" (٣) والأصل: قالوا: أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ ونون الرفع، وأدغم التاء في الظاء" (٤)

والحق أن كلا من المبتدأ والخبر يحذف - علي حد قول ابن عقيل - إذا دل عليه دليل: جوازا أو وجوبا" (٥)

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، الحديث رقم (١٥٧٨) المطبعة العلمية بمصر، ط ١، ط ٥١٣١٣.

(٢) أخرجه الترمذي في صحيحه، حديث رقم "٣٥٢٣" تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة الحلبي، د. ت.

(٣) سورة القصص، من الآية/٤٨.

(٤) قرأ بذلك يحيى بن الحارث الذماري، وأبو حيوة، وخلاص عن اليزيدي، ومحبوب عن الحسن البصري، انظر ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: ص ١٣٣، وأبو حيان، البحر الحيط: ج ٧ ص ١٢٤، والدر المصون: ج ٨ ص ٦٨٣، والزنجشيري، الكشاف عن غوامض التأويل: ج ٣ ص ٤٢٠، صححه مصطفى حسين، القاهرة، طبعة ١٩٨٦م، أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج ١ ص ٤٢١.

(٥) شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٢٤٤.

" وإن شئت صرحت بكل واحد منهما، فقلت: " زيد عندك " وهو صحيح" <sup>(١)</sup> ومثله قوله تعالى: " من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها" <sup>(٢)</sup> أي: من عمل صالحا فعمله لنفسه، ومن أساء فإساءته عليها . فتحوّلت الجملة بعد الحذف الجائز للمبتدأ " عمله" والفاعل " إنسان" والمفعول به " عملا " إلي " من عمل صالحا لنفسه".

أما في قوله تعالى: " قالوا ساحران تظاهرا " فقد حذف المبتدأ اختياريا لوجود دليل على المحذوف يدل عليه ألا وهو تشنية الخبر " ساحران" وألف الاثنين في الفعل " تظاهرا" ومن ثم لم يظهر المبتدأ المحذوف في بنية السطح، لكنه ظهر في البنية العميقة، ويكون هنا المبتدأ المحذوف افتراضيا افتراضه النحاة لإتمام ركني الجملة، وهذا الأصل الافتراضي عند النحاة العرب هو ما يسمى بالبنية العميقة عند التحويليين؛ إذ يظهر فيها المبتدأ المحذوف.

لكن، لماذا جزم المضارع " أشرب" رغم أنه مرفوع في قول الشاعر؟: <sup>(٣)</sup>

(١) شرح ابن عقيل: ج ١ ص ٢٤٦ .

(٢) سورة فصلت، من الآية / ٤٦ .

(٣) البيت من بحر السريع، وقد ورد في سيبويه، الكتاب: ج ٤ ص ٢٠٤، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ط ٥١٤٠٢ = ١٩٢٨م، وشرح السيرافي للكتاب: ج ٢ ص ٦٨، حققه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٩٩٠م، والبغدادى، خزانة الأدب: ج ٣ ص ٥٣٠، وابن يعيش، شرح المفصل: ج ٢ ص ٦٨، والشنقيطي، الدرر اللوامع علي همع الهوامع: ج ١ ص ٢٣، مطبعة الجمالية، القاهرة، ط ١٣٢٨م، وابن عصفور، ارتشاف الضرب: ج ١ ص ٤٢١،

اليوم أشربُ غير مستحقبٍ إنما من الله ولا واغل

قال ابن هشام: "فليس قوله "أشرب" مجزوما، وإنما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمة للضرورة، أو علي تزيل "رُبْعَ" بالضم من قوله "أشربُ" غيرَ منزلة عَضُدٍ - بالضم - فإنهم قد يجرون المنفصل مجري المتصل، فكما يقال في عَضُدٍ بالضم: عَضُدٌ بالسكون، كذلك قيل في "رُبْعَ" بالضم: "رَبْعَ" بالإسكان" (١)

ويمكننا إدراج التبادل بين حركتي الضمة والسكون في "عضد وعضد" و"ربغ وربغ" في ضوء قانون الإحلال بين الصوائت القصيرة **Replacement of Short Vowels** وهذا يرجع إلى اختلاف الاستعمال اللهجي بين القبائل، كما أن السلوك المقطعي في اللغة العربية - علي حد قول الدكتور عبد الصبور شاهين - يكره تتابع الحركات، ويعمد دائما إلى اختصارها، فإذا توالى ثلاث حركات اختصرت إلى اثنتين، وإذا توالى حركتان مكروهتان كضمة وكسرة، حذفت إحداهما وأطيلت الأخرى، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالي الحركات" (٢) ألا تري أن النون قد حذفت لغير ناصب ولا جازم، كما فعل بالحركة في أشرب من قوله:

وشرح شذور الذهب: ص ٢١٢، ومستحقب: أصله الذي يجمع حاجته في الحقيبة، والمراد غير مكتسب، واغل: هو الذي يدخل علي القوم وهم يشربون من غير أن يدعي إلي مشاركتهم.

(١) شرح شذور الذهب: ص ٢١٣.

(٢) د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية اللغوية" رؤية جديدة في الصرف العربي":

ص ١٨٥، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، طبعة ١٩٧٧م

اليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل  
وقد روي المبرد هذا البيت علي وجه غير الوجه الذي يرويه النحاة عليه،  
يقول: (١)

وربما كانت إحدى الروايتين مصنوعة، إذ يحتمل أن أحد النحاة جاء برواية"  
أشرب غير مستحقب" ليستدل علي أن من العرب من لا يلتزم حركات الإعراب  
المقررة حين يضطر إلي تركها لإقامة وزن البيت، ويحتمل أن بعض الرواة جاء  
برواية" أسقي" غير مستحقب" ليصلح من فساد البيت، ليدل علي أن العرب لا  
يتكلمون إلا بالفصح. (٢)

واليوم أسقي غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

الوجه الثالث: حذف النون لغير ناصب ولا جازم في فصيح الكلام في حديث عقبة  
بن عامر- رضي الله عنه- للنبي صلي الله عليه وسلم: "إنك تبعتنا فنزلُ بقوم لا  
يَقْرُونَا، فما تري فيه ؟ فقال لنا: إن نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا،  
فإن لم تفعلوا فخذوا منهم حق الضيف" (٣)

فقال: لا يقروننا، بحذف النون تخفيفًا، والأصل: لا يقروننا.

ومن ذلك أيضا قول ابن عباس والمسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن أزهر- رضي

(١) المبرد، الكامل في اللغة والأدب: ج١ ص١٤٣، المطبعة الخيرية، د٠٤.

(٢) ينظر في تعليق الشيخ محيي الدين عبد الحميد علي هذا البيت في شرح شذور الذهب،  
هامش ص ٢١٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث رقم "٢٤٦١"

الله عنهم- لرسولهم إلى عائشة- رضي الله عنها- يسألونها عن الركعتين بعد العصر: (بلغنا أنك تصليهما، وقد بلغنا أن النبي قد نهي عنهما) <sup>(١)</sup> فقال: "تصليهما" بحذف النون تخفيفاً، والأصل: "تصليهما".

ومن ذلك أيضاً قول مسروق لعائشة- رضي الله عنها- (لم تأذني له؟! <sup>(٢)</sup>).

فقال: "تأذني" بحذف النون تخفيفاً، والأصل: "تأذنين".

قال ابن مالك: "قلت: حذف نون الرفع في موضع الرفع لجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه" <sup>(٣)</sup>

لكن، ما سبب هذا الحذف؟

يقول ابن مالك: وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب علي المنوب عنه، وذلك أن النون نائب عن الضمة، والضممة قد حذفت لجرد التخفيف" <sup>(٤)</sup>.  
ومما يعضد كلام ابن مالك ويقويه قراءة أبي عمرو بتسكين راء كل من (يشعركم، يأمركم، ينصركم) <sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث رقم "١٢٣٣"

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، حديث "٤١٤٦" يعني حسان رضي الله عنه .

(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: ص ٢٣٩.

(٤) المصدر السابق: ص ٢٤٠

(٥) انظر إعراب القرآن للنحاس: ج ١ ص ٢٣٤، تحقيق: د. إبراهيم الإياري، القاهرة، مطبعة فهضة مصر، طبعة ١٩٥٨م، وأبو حيان، البحر المحيط: ج ١ ص ٢٤٩، والسمين الحلبي،

في قوله تعالى: "وما يشعركم أمها إذا جاءت لا يؤمنون"<sup>(١)</sup>  
 وفي قوله تعالى: "إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة"<sup>(٢)</sup>  
 وفي قوله تعالى: "فمن ذا الذي ينصركم من بعده"<sup>(٣)</sup>  
 ومن حذفها أيضا للتخفيف قراءة مسلمة بن محارب: (وبعولتهن) بسكون التاء، في  
 قوله تعالى: "وبعولتهن أحق بردهن"<sup>(٤)</sup>  
 وكقراءة غيره: (ورسلنا لديهم) بسكون الام في قوله تعالى: "ورسلنا لديهم  
 يكتبون"<sup>(٥)</sup> وقرأ بسكون تاء (بعولتهن) مسلمة بن محارب، وذكرت قراءة من قرأ  
 بسكون لام (ورسلنا) دون تسمية القارئ،<sup>(٦)</sup>

الدر المصون: ج ١ ص ٣٦٤، وص ٤١٦، وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع:  
 ص ٧٣، تحقيق: أوتوبرنزل، مطبعة الدولة، استانبول، طبعة ١٩٣٠م،

(١) سورة الأنعام، من الآية/ ١٠٦ .

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ٦٧ .

(٣) سورة ال عمران/ من الآية/ ١٦٠

(٤) سورة البقرة، من الآية/ ٢٢٨

(٥) سورة الزخرف، من الآية/ ٨٠ .

(٦) انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص ١٤، عني بنشره  
 برجستراسر، القاهرة، مكتبة المتنبي، وابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ  
 القراءات: ج ١ ص ١٠٩، تحقيق علي التجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، القاهرة،  
 طبعة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤ م، وأبو حيان، البحر المحيط: ج ٢ ص ١٨٨، والسمين الحلبي،  
 الدر المصون: ج ٢ ص ٤٤٢ .

ونخلص من كل ما سبق أن نون الرفع حذفت تخفيفاً، ولكن مع تعدد هذه الشواهد نثراً ونظماً هل يجوز القياس عليها؟

إن قليلاً من العلماء صرح بجواز ذلك، مع أن ابن مالك قرر أن هذا قد ورد في فصيح الكلام نثراً وشعراً إلا أنه لم يصرح بالقياس عليه، كما أن كلامه في شرح الكافية يشعر بعدم القياس، ألا ترى أن استحوذ فصيح، ولكن لا يقاس عليه، إذ قرر أن هذه النون تحذف مع نون الوقاية جوازا، ودون نون الوقاية حكى حذفها، فقوله: حكى دون قوله: يجوز، يشعر بقلّة وروده، والاقتصار علي السماع. يقول: "وإذا اتصل بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفاً، وإدغامها في نون الوقاية، والفك، وبالوجه الأول قرأ نافع: "تأمروني أعبد"<sup>(١)</sup>

وقرأ ابن عامر بالفك: "تأمروني". وقرأ الباقون: "تأمروني" بالإدغام. ودون اتصال نون الوقاية بنون الرفع قد حكى حذفها، ومثال ذلك في النشر: "لا تدخلوا الجنة....إلى آخره"<sup>(٢)</sup>

وكلام ابن مالك في شواهد التوضيح يشعر بجواز القياس، لكنه لم يصرح بذلك؛ إذ قال: "قلت حذف نون الرفع في موضع الرفع ثابت في الكلام الفصيح

(١) سورة الزمر، من الآية/ ٦٤ .

(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ج ١ ص ٢٠٨. المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى

نثره ونظمه". (١)

ونستنتج من كل ما سبق أن حذف نون الرفع ليس خطأ، وليس نادرا، ولا يخل بفصاحة الكلام، ولكن لا يحسن القياس عليه.

ثانيا: حديث: "اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله، والسحر" (٢)

روي الحديث برفع الشرك والسحر وبنصبهما. فكيف هذا؟

الموبقات جمع، ثم فسرهما باثنين هما: الشرك بالله والسحر، فليس هنا تطابق بين التفصيل والمفصل، والتفسير والمفسر. فما علة ذلك؟ هل في الحديث حذف أم لا؟

يري بعض العلماء أنه لا حذف، وأن هذا القدر المروي هو جملة الحديث، يقول

ابن حجر: "وإنما ذكر الموبقات جمعا وفسرها باثنين تأكيدا لخطر الشرك والسحر وآثارهما، فهما بمثابة موبقات كثيرة، فالمطابقة حاصلة تجوزا. ونظير ذلك قول الله

تعالى: "فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا" (٣)

فذكر الآيات ثم فسرهما باثنين: مقام إبراهيم، وأمن من دخله، لأن لهذين الأمرين من

الشأن والدلالة علي قدرة الله ما للآيات الكثيرة (٤)

أما ابن مالك فقال: "إن هذا الحديث تضمن حذف المعطوف للعلم به، فإن

(١) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: ص ٢٣٩

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، كتاب الطب "باب السحر"

(٣) سورة آل عمران، من الآية/ ٩٧

(٤) ابن حجر، فتح الباري ج ١٠ ص ٢٣٢. كتاب الطب، باب الشرك بالله والسحر من

الموبقات، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت

، ط ٥١٣٧٩.

التقدير اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر وأخواتهما، وجاز الحذف، لأن الموبقات سبع يُبَيَّن في حديث آخر، واقتصر في هذا الحديث عليّ ثنتين تنبئها عليّ أنهما أحق بالاجتناب، ويجوز رفع (الشرك) و(السحر) عليّ تقدير: منهن الشرك بالله والسحر<sup>(١)</sup>

ونفهم من كلام ابن مالك أن هذا الحديث فيه حذف، حذف المعطوف، والتقدير: اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله، والسحر وأخواتهما، وعليّ ذلك يكون التفصيل مطابقا للمفصل مستوفيا له.

لكن، هل حذف المعطوف سائغ في الأسلوب العربي؟

نعم، يحذف المعطوف بالواو والفاء مع العاطف كثيرا في كلام العرب نثرا وشعرا متي وجد دليل عليّ ذلك، لتبيين معناه وتوضيحه، يقول ابن هشام: "ويجب أن يتبعه العاطف نحو قوله تعالى: "لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل"<sup>(٢)</sup> أي: ومن أنفق بعد الفتح، وذلك لأن الاستواء لا يكون إلا بين شيئين<sup>(٣)</sup> كما في قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضا أو عليّ سفر فعدة من أيام أخر"<sup>(٤)</sup> أي: فأفطر فعدة من أيام أخر.

(١) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: ص ١٦٩ وما بعدها.

(٢) سورة الحديد، من الآية/ ١٠

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب: ج ٢ ص ٣٦٠ "حذف المعطوف".

(٤) سورة البقرة، من الآية/ ١٨٤

ومنه قوله تعالى: "وجعل لكم سراييل تقيكم الحر وسراييل تقيكم بأسكم"<sup>(١)</sup>

أي: تقيكم الحر والبرد.

وَمَنْ كَلَّمَ الْعَرَبَ: رَاكِبَ النَّاقَةَ طَلِيحَانَ، تَقْدِيرُهُ: رَاكِبَ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةَ طَلِيحَانَ،  
لكنه حذف المَعْطُوفَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا تَقَدَّمَ ذِكْرَ النَّاقَةِ، وَالشَّيْءُ إِذَا تَقَدَّمَ دَلَّ عَلَى  
مَا هُوَ مِثْلُهُ،<sup>(٢)</sup>

ومنه قول امرئ القيس:<sup>(٣)</sup>

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلْتَهُ رِجْلُهَا، خَذَفُ أَعْسَرَا

أي: إذا نجلته رجلها ويدها.

والذي نراه أن المعطوف عليه حذف لثلاثيهم أولا غير إرادة غير المراد،

(١) سورة النحل، من الآية/ ٨١

(٢) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم: ج٣ ص٣٢٩، تحقيق: عبد الحميد هندواوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، وطلیحان: ضعيفان.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في ديوانه: ص ٦٤، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، طبعة ١٩٦٩ م، والزخشري، أساس البلاغة: ج ١ ص ١٥٦، تحقيق: عبد الرحيم محمود، القاهرة، طبعة ١٩٥٣ م، وابن قتيبة، الشعر والشعراء: ج ١ ص ١٣٠، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، طبعة ١٩٦٦ م. ونجلته: رمته، الخذف: الرمي بالحصي والنوي، الأعسر: الأيسر الذي يعمل بكلتا يديه، ورميه لا يذهب مستقيما، والمعنى أن هذه الناقة لسرعتها تطير الحصي يمينا وشمالا، كأنه رمي الأعسر الذي لا يمضي علي وجهه.

لأنه لو ذكر المعطوف عليه " وأخواتها" لتوهم قبل ذكره الشرك بالله والسحر أن الاجتناب لم ينته، فلو قال اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر وأخواتهما لم يحصل التوهم.

ويري ابن حجر أن ظاهر كلام ابن مالك السابق أن الحديث ورد عن الرسول صلي الله عليه وسلم هكذا مختصراً تارة، وتارة ورد بتمامه، ثم يقول: "وليس كذلك، بل الحديث ورد عن رسول الله صلي الله عليه وسلم بتمامه، وفيه ذكر الموبقات السبع، وروايه هو نفس راوي الحديث المذكور وهو عن أبي هريرة<sup>(١)</sup> والذي نراه أن البخاري نفسه كعادته اختصر هذا الحديث، ولا داعي للكلام الذي قيل.

وأياً كان الأمر، فإن الحديث روي برفع الشرك والسحر ونصبهما. أما الرفع فعلي أساس القطع، فتعرب مبتدأ والخبر محذوف يفهم من السياق ، أي منهن الشرك والسحر. أما النصب فعلي أساس الإتيان بدلا من الموبقات، بفعل مضمّر تقديره أعني. قال السيوطي: " قال الزركشي: "فالرفع علي خبر مبتدأ يجوز نصب الشرك ورفعها، وكذا ما بعده، على البدل<sup>(٢)</sup> فالرفع علي خبر مبتدأ مضمّر، أي هي أو منها، والنصب كقوله تعالى: " قد كان

(١) ابن حجر، فتح الباري ج ١٠ ص ٢٣٢. كتاب الطب، باب الشرك بالله والسحر من الموبقات.

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد: ج ١ ص ١٩١

لكم آية في فئتين النقيض فئتين تقاثل في سبيل الله وأخري كافرة" (١)  
 وحذف الخبر (هي) يفهم من سياق الحديث، حيث جاء دليل يدل عليه ألا وهو "الموبقات" جمع المؤنث، فقدر الخبر بـ "هي" ومن ثم جاء الحذف أبلغ من الذكر. وأما نصب الشرك فعلى أساس البدلية، لكون المبدل منه "الموبقات" مجملاً، لأنه جمع اشتمل على مجموعة أنواع علي " أن ذكرها مفصلة كاملة بعد هذا المبدل منه يجعلها صالحة لأن تقطع عنه وتتبعه في الإعراب" (٢).  
 ومنه قول الشاعر: (٣)

وَكنت كذبي رجلينِ رجلٌ صحيحٌ ... ورجلٌ رمى فيها الزمان فشلت  
 يروي البيت برفع " رجل " وبالجر، فلاحتمال رجل الأول للبدلية، والثاني عطف عليه .

ثالثاً: حديث " بعث عليٌّ إلى النبي صلي الله عليه وسلم بذهبية" ... فقسمها بين أربعة نفر: بين "عيننة بن بدر" و" أقرع بن حابس" (٤)  
 في هذا الحديث حذف أُل من الأقرع، وقيل أقرع، مع أنها لازمة. فما سبب هذا؟

(١) سورة ال عمران، من الآية/ ١٣

(٢) د. عبد الفتاح الحموز، القطع نحوياً والمعنى: ص ٥٥ ، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ط ١٤٢٩=٢٠٠٩ م .

(٣) البيت لكثير عزة من بحر الطويل وقد ورد في مغني اللبيب: ج ٢ ص ١٤٣، وشرح الرضي علي كافية ابن الحاجب: ج ٣ ص ١٣١ ، شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط ١، ط ٥١٤٢١=٢٠٠٠ م

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب " بعث علي وخالد" ج ٣ ص ٧٣

أقرع بن حابس: ذكره ابن قتيبة في أسماء المؤلفات قلوبهم، وذكر أنه كان محبوبا قبل إسلامها، وقد كان أعرج أقرع الرأس، ولذا يسمي: الأقرع<sup>(١)</sup> واشتهر بذلك حتى غلب عليه اللقب، وصار علما بالغلبة.

العلم بالغلبة هو أن يكون للاسم عموم بحسب وضعه، فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبته علي شيء، يقول ابن عقيل: "ومن أقسام الألف واللام أن تكون للغلبة، نحو: "المدينة، و" الكتاب" فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب، ولكن غلبت "المدينة" على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، و" الكتاب" على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما"<sup>(٢)</sup>

وهذا النوع قد تعرف قبل العلمية بأل العهدية، ثم بعد الغلبة نزلت غلبته منزلة الوضع، فصار بالغلبة علما، وصارت أل زائدة لازمة لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، وقد تحذف في غيرهما قليلا كما في هذا الحديث، يقول ابن مالك: "قد يكون الاسم معرفة بالألف واللام العهديتين، أو بالإضافة فيغلب استعماله كذلك حتى يرتقي في التعيين والاختصاص إلى درجة العلم، بل ربما زاد وضوحا، فمن ذلك: المدينة غلب استعماله علي دار الهجرة، ومن ذلك الكتاب غلب استعماله علي كتاب سيبويه، ومن ذلك: الشافعي غلب استعماله علي الإمام محمد بن

(١) ابن قتيبة، المعارف: ص ٣٠٢، تحقيق د. ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، ط ٢، ط ١٩٦٩م.

(٢) محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج ١ ص ١٨٤، مكتبة دار التراث، ط ٢، ط ١٩٩٨ = ٥١٤١٩٨م

إدريس... إلا أن الألف واللام قد يفارقنه إن نودي أو أضيف<sup>(١)</sup>  
ويقول السيوطي: قال ابن مالك: وأقرع بن حابس بلا ألف ولام شاهد على أن  
ذا الألف واللام من الأعلام الغالبة قد يتنازعان عنه في غير نداء، ولا إضافة، ولا  
ضرورة، وهو مما خفي علي أكثر النحويين<sup>(٢)</sup>  
ومن حذفها في غير نداء ولا إضافة ولا ضرورة حذفها هنا من أقرع،  
ومن هذا ما حكى عن سيبويه من قول بعض العرب: هذا يوم الاثنين مباركا  
فيه<sup>(٣)</sup> ومما جاء منه في الشعر قول مسكين الدرامي: <sup>(٤)</sup>

(١) لأن أصلها للتعريف، فلم تكن بمترلة الحرف الذي هو من بنية الكلمة، كقولك: يا صعق،  
وربما حذفت الألف واللام دون نداء أو إضافة. ينظر: ابن مالك، شرح الكافية  
الشافية: ج ١ ص ٩٩

(٢) السيوطي، عقود الزبرجد: ج ٢ ص ١٦٣

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد: ج ٢ ص ١٦٣. قال الصبان: هذا يوم اثنين، وهو من إضافة  
المسمى إلي الاسم وبحث في التمثيل به بأن اثنين في الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد  
التأخر منهما فقط، وحينئذ فعلميته علي اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة، وذكر الروداني أن  
الصحيح أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليه أل للمعنى  
العددي" ينظر: حاشية الصبان علي شرح الأشموني على الألفية: ج ١ ص ٢٧١، دار  
الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

(٤) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في سيبويه، الكتاب: ج ٣ ص ٤٤٤، تحقيق عبد السلام محمد  
هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط ١٢٤١٢ = ١٩٩٢ م، والبغدادي،  
خزانة الأدب: ج ٢ ص ٢٦٨، و المبرد، المقتضب: ج ٣ ص ٣٧٣، تحقيق محمد عبد الخالق  
عزيمة، القاهرة، ط ١٥٤١٥ = ١٩٩٤ م، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١١٤، طبعة

ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه تراب من صفيح موضع

الشاهد فيه: حذف أل من النابغة، لأنها كانت فيه للمح الأصل، وهو الوصف بالنبوغ، كما هي في الفضل والحارث والنعمان، فلما تنوسي الأصل نزل منزلة سائر الأعلام نحو: زيد وعمرو. قال ابن عقيل: "إنما تكون للمح الصفة، والمراد بها الداخلة على ما سمي به من الأعلام المنقولة مما يصح دخول أل عليه، كقولك في "حسن": "الحسن" وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في "حارث": "الحارث" وقد تدخل على المنقول من مصدر، كقولك في "فضل": "الفضل" وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر، كقولك في "نعمان": "النعمان"... فيجوز دخول "أل" في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل، وحذفها نظرا إلى الحال"<sup>(١)</sup>

والذي نراه أن النابغة اسم علم يقصد به قصد الصفة الغائبة، فتلزمه الألف والام، يعني أنه نعت في الأصل، ولكنه غلب حتى صار اسما، نحو: زيد وعمرو. وقد تحذف في غير ذلك شذوذا، سمع من كلامهم: "هذا عيوق طالعا" والأصل العيوق، وهو اسم نجم"<sup>(٢)</sup>

والحق أن زيادة الألف واللام في "الأقرع" أضاف دلالة جديدة، ألا وهي التوكيد

حيدر اباد، الطبعة الأولى، د.ت.، ومحمد حسن شراب، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية: ص ٩٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، طبعة ٢٠٠٧م، ورواية العجز في المقنضب والأمالي: عليه صفيح من تراب مُنْضَد. يصف موت النابغة الجعدي ودفنه بالرمل، ووضع الصفيح والتراب عليه. والصفوح: الحجارة العريضة، جمع صحيفة.

(١) شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١٨٤

(٢) شرح ابن عقيل: ج ١ ص ١٨٦

الذي جعل المعنى أكثر ثبوتاً في نفس المتلقي، ويؤيد هذا قول العلامة ابن جني: "فإن كانت الألفاظ أدلة علي المعنى، ثم أريد فيها شيء، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"<sup>(١)</sup>

ويمكننا إدراج "أل" فيما تناولناه هنا في ضوء قواعد الزيادة أو الإقحام **insertion rules**، حيث عرض النحاة لهذه الزيادة ونفهم من كلامهم أن ما يزداد في الكلام لا يضيف معني، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه. وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو التغليب إلى غير ذلك"<sup>(٢)</sup>

رابعا: حديث: "قوموا فلأصل لكم"<sup>(٣)</sup>

في قوله صلي الله عليه وسلم: "فلأصل لكم" أربعة احتمالات:

الأول: روي "فلأصلي" بكسر اللام وثبوت الياء مفتوحة، أو ساكنة. الثاني: يحتمل أن تكون الفاء زائدة .

الثالث: يحتمل "فلأصل" بحذف الياء.

الرابع: أن تكون اللام لام الأمر إجراء للمعتل مجري الصحيح.

فما السبب في ذلك؟ نوضح ذلك بالتفصيل علي الوجه الآتي:

(١) ابن جني، الخصائص: ج٣ ص٢٧١ .

(٢) د. عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث "بحث في المنهج": ص١٥٣، بتصريف،

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: "كتاب الصلاة" وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث

الاحتمال الأول: " فالأصلي لكم" بثبوت الياء والنصب<sup>(١)</sup>  
يقول ابن مالك: قلت: اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام " كي" والفعل بعدها منصوب بـ "أن" مضمرة، و" أن" والفعل في تأويل مصدر مجرور، واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: قوموا، فقيامكم لأصلي لكم"<sup>(٢)</sup>  
لكن، هل فتحها لغة؟

نعم، يجوز فتحها علي لغة (سليم) وتسكينها بعد (الفاء والواو وثم) علي لغة قريش"<sup>(٣)</sup>

وها هو ذا العلامة ابن جني يرى أنه لا فرق في الاستعمال بين لهجة وأخرى، يشعرك بذلك قوله: " ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال ( ما ) يقبله القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلي مثله، وليس لك أن ترد إحدي اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحق بذلك في ذلك من رَسيلتهما، ولكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحدهما فتقويها علي أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسا بها، فأما رد إحدهما بالأخرى فلا"<sup>(٤)</sup>

(١) هي رواية أبي ذر والأصلي وابن عساكر ورواية السمعاني عن أبي الوقت. ابن مالك،

شواهد التوضيح والتصحيح: ص ٢٢٦

(٢) ابن مالك، شرح شواهد التوضيح: ص ٢٥٧

(٣) السيوطي، عقود الزبرجد: ج ١ ص ١٠٠

(٤) ابن جني، الخصائص: ج ٢ ص ١٢

الاحتمال الثاني: أن تكون "الفاء" زائدة ، "واللام" متعلقة بـ " قوموا " و " اللام" عند حذف الياء "لام" الأمر. وذلك علي مذهب الأخفش. <sup>(١)</sup>

وعلي هذا يكون الجار والمجرور متعلقا بـ " قوموا " أي: قوموا للصلاة لكم. وحذف الياء علامة الجزم. " وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام قليل في الاستعمال، لكنه فصيح، جائز في السعة " <sup>(٢)</sup> ومنه قوله تعالى: " ولنحمل خطاياكم " <sup>(٣)</sup>

"قوموا فأصل لكم" أي: لأجلكم، وهو أمر لهم بالاهتمام به ولكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله، والفاء لعطف جملة طلبية على مثلها، و"أصل" مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الياء "لكم" اللام للتعدية؛ لأن الصلاة بمعنى الدعاء <sup>(٤)</sup>

الاحتمال الثالث: من أثبت الياء ساكنة، فيحتمل أن تكون اللام لام " كي " والفعل منصوب، وسكنت الياء للتخفيف، وقد ورد هذا في الشعر، إذ سكنت الواو والياء في حالة النصب، ومنه قول الأعشي: <sup>(٥)</sup>

(١) السيوطي، عقود الزبرجد: ج ١ ص ١٠٠ ، وشرح التوضيح: ص ٢٥٧

(٢) ابن مالك، شواهد التوضيح : ص ٢٥٧

(٣) سورة العنكبوت، من الآية / ١٢

(٤) محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك ج ٤ ص ٣٨: الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

(٥) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في الديوان: ص ٩٥، تحقيق د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر، بيروت، طبعة ١٩٧٠م

إذا كان هادي الفتى في البلا د صدر القناة أطاع الأمير  
الشاهد فيه: إسكان ياء " هادي" مع أنه منصوب، للضرورة.  
ومنه قول عامر بن الطفيل: <sup>(١)</sup>

وما سودتني عامر عن وارثة أبي الله أن أسمو بأُم ولا أب

الشاهد فيه: إسكان الواو في " أسمو" رغم أنه منصوب بعد " أن" فمنهم من يجعل ذلك لغة، ومنهم من يجعله ضرورة <sup>(٢)</sup>

قال الزمخشري: " ويجريان في تحمل حركات الإعراب مجري الحروف الصحيحة إذا سكن ما قبلها في نحو: دلو وظي وعدو وعدي، وواو وزاي إلا . وإذا تحرك ما قبلهما لم يتحملا إلا النصب، نحو: لن يغزو، ولن يرمي، وأريد أن تستقي

(١) البيت من بحر الطويل، وقد ورد في البغدادي، خزانة الأدب: ج ٨ ص ٣٤٣، وابن جني، الختسب: ج ١ ص ١٢٧، والرضي، شرح الشافية: ج ٣ ص ١٨٣ ومعه شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن، واخرين، دار الفكر العربي، بيروت، ط ٢، ط ١٩٦٠ م، والزمخشري، المفصل في علم العربية: ص ٤٠٨، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط ١، ط ١٤٢٥ = ٢٠٠٤ م، وابن منظور، اللسان مادة " كلل". اللغة: سودتني: جعلتني سيذا. سمي: ارتفع.

المعنى: لم أصل إلى الحمد بالوراثة عن آبائي وجدودي بل بما زدت عليهم من سعيي في طلب مكارم الأخلاق والفروسية.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل: ج ٥ ص ٤٨٥. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

وتستدعي، ورأيت الرامي والعمي والمفضوضي"<sup>(١)</sup> ويحتمل في رواية من أثبت الياء ساكنة أن تكون اللام لام (كي) وسكنت الياء تخفيفا، وهي لغة مشهورة، أعني تسكين الياء المفتوحة، قال ابن جني: "سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل، وسكون الياء فيه أكثر. وأصل السكون في هذا إنما هو الألف، لأنها لا تتحرك أبدا، وذلك كقولك: أريد أن تحيا، وأحب أن تسعي، ثم شبهت الياء بالألف لقربها فجاء عنهم مجيئا كالمستمر"<sup>(٢)</sup>، ومنه قراءة الحسن: "اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا"<sup>(٣)</sup>. (ما بقي) بكسر القاف وسكون الياء.

ومنه قراءة الأعمش: "فسي ولم نجد له عزما"<sup>(٤)</sup> (لا ينصب الياء). الاحتمال الرابع: أن تكون اللام لام الأمر إجراء للمعتل مجرى الصحيح، كقراءة قبيل: "إنه من يتقي ويصبر"<sup>(٥)</sup>

قال السيوطي: "قال الزركشي: قال ابن السيد: يرويه كثير من الناس بالياء، ومنهم، من يفتح اللام، ويسكن الياء، ويتوهمونه قسما، ذلك غلط، لأنه لا وجه

(١) الزمخشري، المفصل في علم العربية ص ٤٠٨، والمفضوضي: الصائح الذي يعمل غلبة.

(٢) ابن جني، الختسب: ج ١ ص ١٢٥ و ص ١٢٧.

(٣) سورة البقرة، من الآية / ٢٧٨. ابن جني، الختسب: ج ١ ص ١٤١، والدر المصون: ج ٢ ص ٦٣٧

(٤) سورة طه، من الآية / ١١٥. ابن جني، الختسب: ج ٢ ص ٥٩

(٥) سورة يوسف، من الآية / ٩٠ أبو حيان، البحر المحيط: ج ٥ ص ٣٤٢، والسمين الحلبي، الدر المصون: ج ٦ ص ٥٥٢

للقسم، ولو قال: (فالأصلين) بالنون، وإنما الرواية الصحيحة: (فالأصل) علي معني الأمر، والأمر إذا كان للمتكلم وللغائب، كان باللام أبداً، وإن كان للمخاطب كان بلام وغير لام" (١)

وقد ورد هذا الاحتمال في الشعر في قول قيس بن زهير (٢)

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بَمَا لَأَقْتَ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ

أراد " ألم يأتك" فأشبع الكسرة فنشأت الياء؛ إذ إن هذه الياء متولدة من إشباع كسرة التاء، وليست لام الكلمة، لأنها حذفت للجزم.

وهناك رأي يقول: " إن هذه الياء هي لام الفعل، وأنه مجزوم وعلامة جزمه السكون، كالفعل الصحيح الآخر" (٣)

ومنه قول رؤبة: (٤)

(١) السيوطي، عقود الزبرجد: ج١ ص١٠١

(٢) البيت من بحر الوافر، وقد ورد في ابن جني، الخصائص: ج١ ص٣٣٧، وابن الشجري، الأمالي: ج١ ص٨٤، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج١ ص٤٤، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط٢٠٠٩ م، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: ج٢ ص٤٣١.

(٣) ابن الأنباري، أسرار العربية، هامش ص١٠٨، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٥٤١٥ = ١٩٩٥ م

(٤) البيت من بحر الرجز المشطور، وقد ورد في ابن جني، الخصائص: ج١ ص٣٠٨، وابن الأنباري، الإنصاف: ج١ ص٤١، والبغدادي، خزانة الأدب: ج٣ ص٥٣٣

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ

أراد: " ولا ترضها".

قال أبو حيان: "وأول علي أن " ولا ترضها " حال، وأن ألف " يرى " بدل من الياء الساكنة كما قالوا في " يئأس " : " يئأس " (١)

وقد ذهب أكثر العلماء علي أنه ضرورة، إلا أن بعضهم ذهب إلي أنه لغة، ومنهم الأعلام (٢)

وقد يقدر الفتح في السعة كثيرا، ومنه قولهم في المثل: " أعط القوس باريها" (٣) نعم، هذا صحيح، لأن الفتح أخف الحركات نطقا. يقول إبراهيم مصطفى: " إن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة، التي يجب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة" (٤)

والذي نراه أنه متي وجدت الإفادة وجد الاتساع، ومن ثم يأتي الاتساع والاختصار عندما يكون المخاطب فاهما للمعنى المراد، ولقد لفت نظرنا إمام العربية سيبويه إلي هذا الاتساع والاختصار في باب " استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى

(١) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج٣ ص٢٧٨

(٢) البغدادي، خزنة الأدب: ج٣ ص٥٢٧، والرضي، شرح الكافية: ج٢ ص٢١٤

(٣) الرضي، شرح الكافية: ج٢ ص٢١٤، والبغدادي، خزنة الأدب: ج٣ ص٥٢٧

(٤) إحياء النحو: ص ( ز )

لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار، يقول: " فمن ذلك أن تقول علي قول  
السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز،  
فتقول: صيد عليه يومان. وإنما المعني صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع  
واختصر"<sup>(١)</sup>

(١) سيبويه، الكتاب: ج١ ص٢١١ .

## الخاتمة

لقد توصلت - بحمد الله وتوفيقه - إلى النتائج الآتية:

أولاً: أن النحاة الأوائل تشددوا أيما تشدد في ضبط ألفاظ الحديث النبوي ودققوا في نقله ، ومن ثمَّ رَوَّوه بلفظه ، وهذا كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النحوية .

ثانياً: أنهم تناولوا الظواهر اللغوية علي أساس شكلي، لا علي أساس المعني، وهو مبدأ من مبادئ النحو الوصفي، وقد ظهر هذا جلياً في تعدد الأوجه الإعرابية في الجملة الواحدة في الحديث النبوي علي نحو ما بيناه وأوضحناه.

ثالثاً: إن تحري الاستعمال أدى بنا إلى عدم إغفال اللهجات علي أساس أنها عناصر اللغة الموحدة في لغة الحديث النبوي.

رابعاً: أن الأحكام النحوية إنما تجري علي كلام رواة الحديث النبوي بأوجه إعرابية متعددة مما جعلنا نفسر هذه الأوجه الإعرابية، معللين لها ومفسرين إياها.

خامساً: أردت في هذا البحث التوقف علي تفسير أوجه الإعراب من خلال الاستقراء التام لكل حديث أوردناه.

سادساً: هناك ارتباط وثيق بين النحو العربي والنحو التحويلي؛ إذ يتحول الكلام

من بنيته العميقة إلى بنيته السطحية بواسطة القوانين التحويلية، كقانون التوسع وقانون الزيادة وقانون الحذف علي نحو ما تناولناه.

سابعاً : أن فهم المعنى في الحديث النبوي يتوقف على معرفة تركيب الجملة وترتيبها من خلال الحذف أو الزيادة ، التقديم أو التأخير إلى آخره..... ومن ثم فإن رفع اللبس عن الجملة في الحديث النبوي يستند إلى الترابط بينهما ، فكل جملة لها دلالتها المحددة بالنظر إلى غيرها من الجمل الأخرى

## المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية:

- أحمد بن حنبل "ت ٢٤١هـ"
- (١) المسند: تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط ١٩٥١م.
- الأعشى (ميمون بن قيس)
- (٢) الديوان، تحقيق د. محمد محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر، بيروت، طبعة ١٩٧٠م
- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري "ت ٥٥٧هـ")
- (٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، طبعة ٢٠٠٩م
- (٤) أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، ط١، ط١٥٤١هـ = ١٩٩٥م
- البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل "ت ٢٥٦هـ")
- (٥) صحيح البخاري، دار الفكر العربي، ودار نهر النيل، القاهرة، د. ت.
- البغدادي (عبد القادر عمر البغدادي "ت ١٠٩٣هـ")
- (٦) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

- الترمذي ( محمد بن عيسى بن سورة "ت ٥٢٧٩")
- (٧) السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة الحلبي، د.ت.٠
- الجاحظ ( أبو عثمان عمرو بن بحر "ت ٥٢٥٥")
- (٨) البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ط ٤، ط ١٩٧٥ م.
- الجرجاني ( أبو بكر عبد القاهر بن محمد "ت ٥٤٧١")
- (٩) دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، ط ١٩٨٤ م
- ابن جني ( أبو الفتح عثمان بن جني "ت ٥٣٩٢")
- (١٠) الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ط ١٩٩٩ م.
- (١١) المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها: تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، طبعة ٥١٤٢٤ = ٢٠٠٤ م
- ابن حجر ( أحمد بن حجر العسقلاني "ت ٨٥٢")
- (١٢) فتح الباري، شرح صحيح البخاري، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه : محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت ، ط ٥١٣٧٩.
- الحنبلي ( شمس الدين محمد بن مفلح "ت ٥٧٦٣")
- (١٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية: مطبعة المنار بمصر، د.ت.٠

- أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي " ت ٥٧٥٤هـ")  
(١٤) البحر المحيط: القاهرة، مطبعة السعادة، ط ٥١٣٢٨
- (١٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، طبعة ١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م
- ابن خالويه ( أبو عبد الله الحسين بن أحمد" ت ٣٧٠هـ")  
(١٦) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ، عني بنشره برجستراسر، القاهرة، مكتبة المتنبّي، د.ت.
- الداني ( أبو عمرو عثمان بن سعيد"ت ٥٤٤هـ")  
(١٧) التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، طبعة ١٩٣٠م،
- أبو داوود ( سليمان بن الأشعث بن إسحاق"ت ٢٧٥هـ")  
(١٨) سنن أبي داوود ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، د.ت.
- الرضي ( محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي " ٥٢٠٤هـ")  
(١٩) شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب: شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط ١، ط ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م
- (٢٠) شرح شافية ابن الحاجب ، ومعه شرح شواهد للبيضاوي، تحقيق محمد نور

- الحسن، وآخرين، دار الفكر العربي، بيروت ، ط ٢ ، ط ١٩٦٠ م.
- الزجاجي ( أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي "ت ٣٣٧ هـ")
- (٢١) الإيضاح في علل النحو: ، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، للطبع والنشر والتوزيع، ط ٦ ، ط ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- الزمخشري ( أبو القاسم محمود بن عمر "ت ٥٣٨ هـ")
- (٢٢) أساس البلاغة: تحقيق: عبد الرحيم محمود، القاهرة، طبعة ١٩٥٣ م، و
- (٢٣) الكشف عن غوامض التأويل: صححه مصطفى حسين، القاهرة، طبعة ١٩٨٦ م،
- (٢٤) المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط ١ ، ط ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.
- السمين الحلبي ( أحمد بن يوسف بن عبد الدايم "ت ٧٥٦ هـ")
- (٢٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١٩٨٦ م.
- سيبويه ( أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر "ت ٥١٨٠ هـ")
- (٢٦) الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣ ، ط ١٩٨٨ هـ = ١٤٠٨ م.
- ابن سيده " أبو الحسين علي بن إسماعيل " ت ٤٥٨ هـ "

- (٢٧) الحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- السيرافي ( أبو سعيد الحسن بن عبد الله "ت ٣٦٨ هـ")
- (٢٨) شرح السيرافي للكتاب: حققه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٩٩٠ م.
- السيوطي ( جلال الدين عبد الرحمن السيوطي "ت ٥٩١١ هـ")
- (٢٩) الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر، القاهرة، د ت
- (٣٠) الأشباه والنظائر: تحقيق طه عبد الرؤف سعد، شركة الطباعة المتحدة، القاهرة، ط ١٩٧٥ م.
- (٣١) المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق: فؤاد علي منصور الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- (٣٢) عقود الزبرجد علي مسند الإمام أحمد ، تحقيق أحمد عبدالفتاح تمام، وسمير حسين حلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ط ٥١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.
- ابن الشجري ( هبة الله بن علي بن محمد "ت ٥٤٢ هـ")
- (٣٣) الآمالي، طبعة حيدر آباد، الطبعة الأولى، د.ت.
- الشنقيطي ( محمد الأمين بن محمد المختار "ت ٥١٣٩٣ هـ")
- (٣٤) الدرر اللوامع علي همع الهوامع: مطبعة الجمالية، القاهرة، ط ١٣٢٨ م.

- الصبان ( محمد بن علي الصبان "ت ٥١٢٠٦هـ"
- (٣٥) حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي الألفية، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- ابن عصفور ( علي بن مؤمن الإشيلي " ت ٥٦٦٩هـ")
- (٣٦) المقرب: ، تحقيق علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، ط ١٩٩٠ م
- ابن عقيل:
- (٣٧) شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، ط ٢، ط ١٩٤١ هـ = ١٩٩٨ م
- ابن فارس ( أحمد بن الحسين " ت ٣٩٥هـ")
- (٣٨) الصحاحي في فقه اللغة، الناشر: محمد علي بيضون: الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- ابن قتيبة ( أبو محمد بن عبد الله بن مسلم " ت ٥٢٧٦هـ")
- (٣٩) تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، ط ٣ ، د، ت.
- (٤٠) الشعر والشعراء: تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، طبعة ١٩٦٦ م .
- (٤١) المعارف، تحقيق د. ثروت عكاشة، دار المعارف، مصر، ط ٢، ط ١٩٦٩ م
- ابن ماجه ( أبو عبد الله محمد بن يزيد "٥٢٧٣هـ")

(٤٢) سنن ابن ماجه، المطبعة العلمية بمصر، ط ١، ط ٥١٣١٣.

• ابن مالك ( أبو عبد الله جمال الدين " ت ٥٦٧٢ ")

(٤٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، طبعة ١٩٦٨ م.

(٤٤) شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، بيروت، ط ٥١٣١٢.

(٤٥) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى. د. ت

(٤٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق عبد الله ناصر، مراجعة اللجنة العلمية في دار الكمال المتحدة، ط ١، ط ٥١٤٣٢ = ٢٠١١ م.

• المبرد ( أبو العباس محمد بن يزيد " ت ٥٢٨٥ ")

(٤٧) الكامل في اللغة والأدب، المطبعة الخيرية، د. ت.

(٤٨) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط ٥١٤١٥ = ١٩٩٤ م.

• امرئ القيس بن حجر " ت ٥٦٥ م "

(٤٩) الديوان، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، طبعة ١٩٦٩ م.

- مسلم ( أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري "٢٦١ هـ")  
(٥٠) صحيح مسلم ، مصر ، ط١ ، ط ٥١٣٤٧.
- ابن منظور ( محمد بن مكرم الأنصاري "٧١١ هـ")  
(٥١) اللسان: طبعة بولاق، ط ٥١٣٠٠/٥١٣٠٧.
- النحاس ( أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل)  
(٥٢) إعراب القرآن، تحقيق: د. إبراهيم الإياري، القاهرة، مطبعة فهضة مصر، طبعة ١٩٥٨ م.
- (٥٣) القطع والائتلاف: ، تحقيق د. أحمد خطاب، بغداد، ط ١٩٧٨ م. .
- ابن هشام ( أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف "٥٧٠٧ هـ")  
(٥٤) شرح قطر الندي وبل الصدي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د٠ ت٠ .
- (٥٥) معني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط٢ ، ط ٥١٤١٧=١٩٩٧ م.
- النسائي ( أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب "٥٣٠٣ هـ")  
(٥٦) السنن الكبرى، حققه وخرَج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- أبو نصر( هارون بن موسى بن صالح بن جندل "٥٤٠١ هـ")

(٥٧) شرح عيون كتاب سيوييه، دراسة وتحقيق دكتور عبد ربه عبد اللطيف

عبدربه، ط ١، ط ٥١٤٠٤ = ١٩٨٤م

• ابن يعيش ( موفق الدين بن علي "ت ٥٦٤٣")

(٥٨) شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

ثانياً : المراجع

• إبراهيم مصطفى

(١) إحياء النحو، دار الآفاق العربية، طبعة ١٤٢٣ - ٢٠٠٣م.

• استيفن أولمان " مستشرق "

(٢) دور الكلمة في اللغة، ترجمة الدكتور كمال بشر، مكتبة الشباب، د، ت.

• تمام حسان " دكتور "

(٣) مقالات في اللغة والأدب، مكة المكرمة، طبعة ١٩٨٥م.

• طاهر حمودة " دكتور "

(٤) أسس الإعراب و مشكلاته، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، د ت .

(٥) دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، د ت.

• عبد الصبور شاهين " دكتور "

(٦) المنهج الصوتي للبنية اللغوية" رؤية جديدة في الصرف العربي": مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، طبعة ١٩٧٧م

• عبد الفتاح البركاوي " دكتور "

(٧) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار المنار، القاهرة، ط ١، ط ١١٤١١=١٩٩١م.

• عبد الفتاح الحموز،

(٨) القطع نحوياً والمعنى، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ط ١٤٢٩=٢٠٠٩م

• عبده الراجحي ( دكتور )

(٩) النحو العربي والدرس الحديث" بحث في المنهج" ، د. ت

محمد حسن شراب

(١٠) شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، طبعة ٢٠٠٧م

• محمد حماسة عبد اللطيف " دكتور "

(١١) النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، القاهرة، ط ١٩٨٣م

• محمد عبد العزيز النجار

(١٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

• محمود ياقوت " دكتور "

(١٣) التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه، دار المعرفة الجامعية

بالإسكندرية، ط ١٩٩٤م

• محيي الدين عبد الحميد

(١٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب،

د.ت.

ثالثاً: المجالات العلمية:

(١) أحمد المهدي المنصوري، و د. أسمهان الصالح ، النظرية التوليدية التحويلية

وتطبيقاتها في النحو العربي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد

التاسع والعشرون ، شباط ٢٠١٣م .

رابعاً: المراجع الأجنبية:

(1) Culler, Jonatham, structuralist Poetics .P 68 .

(2) Th. Lewandowski. Linguistisches wörterbuch, I I  
I S. 961.